المرأة والتنمية في ليبيا
دراسة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثر ذلك على وضع ودور المرأة

د. زينب محمد زهري*

مـقـدمـــة:

يعتبر وضع ودور المرأة في أي مجتمع احد المعايير الاساسية لقياس درجة تقدمه، كما أنه لا يمكن أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحاضر بخطى سريعة ومنتظمة مخلفاً وراءه النصف من أفراده في حالة تخلف، ولذلك فإن تخلف المرأة في أي مجتمع لابد ان ينعكس أثره مباشرة على تفكير افراد المجتمع ومسلكهم حيث يشكل في حد ذاته أحد أهم العوامل المعوقة لتقدم وتنمية المجتمع.

إن طرح المسألة على هذا النحو يعطينا فوراً بعدها التنموي الذي يتطلب منا النظر إلى الموضوع بابعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أي بمعنى دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت في المجتمع وتأثيرها على الوضع التعليمي ودخول المرأة إلى القوى العاملة.

والحالة الاجتماعية والدور السياسي للمرأة في الجماهيرية ذلك من أجل معرفة مدى صحة النظريات التقليدية في دراستها لوضع ودور المرأة في المجتمع العربي.

مناقشة هذا الموضوع تشمل على:

(1) لمحة عن دراسات وضع المرأة العربية:

يحتوي هذا الجزء من البحث على لمحة عن الدراسات التي أهتمت بتفسير الوضع

---

* استاذة مساعدة بقسم علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية، جامعة قاريونس، بنغازي.

الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية، وذلك محاولة معرفة الأبعاد النظرية والمنهجية التي تدور حولها هذه الدراسات ومقدرتها على إكتشاف الحقائق التي تلعب الدور الرئيسي في تشكيل وبلورة الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمرأة العربية. إن النظرية التقليدية، أو ما تسمى بـ«النظرية الوظيفية» في علم الاجتماع، وهي أشهر النظريات الإجتماعية التي ساهمت في تفسير وضع المرأة العربية، فمن المعروف أن مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة قليلة جداً إذا ما قورنت مساهمة المرأة في الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، انظر جدول رقم (1) و(2).

جدول رقم (1)

نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الاناث

حسب فئات العمر في بعض الاقطار العربية

العمر	تونس	الجزائر	سوريا	الكويت	مصر	المغرب
دون 15 سنة	—	0,6	2,2	0,2	1,3	2,4
19-15	8,8	3,7	11,5	4,1	7,3	16,6
24-20	8,7	3,6	10,2	10,9	7,8	13,5
29-25	5,3	2,7	9,2	13,1	7,8	11,1
44-30	4,4	2,6	8,5	12,3	5,3	11,2
49-45	4,6	3,0	8,0	—	5,3	14,8
54-50	4,4	3,3	7,7	10,4	5,1	19,1
59-55	3,8	3,2	6,1	7,4	5,1	22,4
64-60	3,4	2,6	5,6	5,5	1,7	7,6
65 فما فوق	2,0	1,4	3,2	2,0	1,7	3,8

المصدر: مركز البحوث جامعة قاريونس، لمحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بمناسبة انتهاء العام العالمي للمرأة، ديسمبر 1975م، ص (34).

عن: منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي عن احصاءات العمال سنة 1974م، و1972م. الأمم المتحدة «الكتاب السنوي للسكان (مترجم)».

جدول رقم (2)
نسبة العاملات اقتصادياً إلى عدد الإناث
حسب فئات العمر في بعض دول اوروبا والولايات المتحدة

العمر	يوغسلافيا 1971	فرنسا 1968	بريطانيا 1971	ألمانيا الغربية 1970	السويد 1970	بولندا 1970	بلغاريا 1965	الولايات المتحدة 1970
دون 15 سنة	1,7	—	—	—	—	—	0,1	0,4
19-15	38,0	31,3	55,7	64,1	29,3	25,6	32,7	29,2
24-20	55,8	62,3	60,1	66,8	53,3	73,3	72,1	56,1
29-25	56,2	50,7	43,0	51,2	49,0	75,1	83,8	45,4
44-30	28,8	42,4	53,0	46,1	49,8	79,2	78,1	48,3
49-45	42,4	45,5	61,5	48,3	55,0	79,2	81,1	53,0
54-50	35,5	45,3	58,6	42,8	50,3	75,9	68,7	52,0
59-55	27,4	42,3	50,7	34,5	41,1	68,1	35,3	47,4
64-60	23,5	42,4	28,0	17,7	25,7	51,1	18,3	36,1
65 فما فوق	15,5	8,2	6,3	5,7	3,2	33,0	5,6	10,0

المصدر: مركز، جامعة قاريونس، المرجع السابق، ص 35.
عن: الكتاب السنوي لاحصائيات العمال سنة 1974م.

لقد لفتت هذه الظاهرة إنتباه بعض الباحثين والعلماء في علم الإجتماع ومنهم أنصار النظرية الوظيفية، حيث قاموا بدراستها وتفسيرها على النحو التالي:

إن طبيعة وضع المرأة وقلة مشاركتها في القوى العاملة ترجع إلى عاملين أساسيين هما:

(1) عامل الدين الإسلامي.

(2) عامل العادات والتقاليد الإجتماعية المطبقة في البلاد العربية وتتضمن (عدم الاختلاط) و(الضبط الإجتماعي)، ويرى الباحثان «ودسمول»[1]، و«لاكتشير».[2]

ان ظاهرة قلة مشاركة المرأة للقوى العاملة في البلاد العربية ترجع إلى تعاليم الدين الإسلامي و إلى أن المجتمع العربي مازال تقليدياً ومحافظاً.

ويستشهد الباحثان بحالة مصر، حيث تدل الإحصائية على أن كل (480) إمرأة يعملن في المصارف المصرية بنسبة (30%) نساء مسلمات والبقية غير مسلمات، وكل (263) إمرأة يعملن في شركة «شل» بنسبة (5%) فقط نساء مسلمات، أما البقية فمن غير المسلمات، كذلك الحال في المغرب، فبالرغم من أن (14%) من المستخدمين في المهن التخصصية[3] نساء، إلا أن ثلثهن فقط مسلمات والباقي غير مسلمات، أما بالنسبة إلى أصحاب التفسير الثاني، فقد ذهب الباحث «فورجت» (Forget) إلى القول مستشهداً بحالة المغرب: «إن نظرة الرجال إلى المرأة العاملة في المغرب تتركز في أن كسب المرأة نقوداً من الخارج عن طريق العمل يعتبر إهانة وتدنيساً لطهارة البيت، كما أن بعض الرجال هناك يصفون الفتيات العاملات باللا أخلاقية والضياع».[4]

كما ادعى أصحاب هذا التفسير كذلك بأن سبب دخول أعداد كبيرة من النساء العربيات ميدان التدريس مقارنة بميادين العمل الاخرى هو عدم الاختلاط.

يقول «فورجت» في هذا الشأن: «تعتقد المدرسات اللائي يعملن في المغرب أن مهنة التدريس أكثر مناسبة للمرأة لأن الإختلاط والتعامل إما مع نساء مثلهن أو مع أطفال».[5]

إن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو: كيف يستطيع الباحثون تفسير

---

(1) Woodsmall R. «The study of the role of women in Lebanon, Egypt, Iraq, Jardan, and Syria 1954-1955» *International Federation of Business and Professional women*. New York, 1956, p. 33.

(2) Lacouture, J., *Eygpt in trnaition*, New York: 1956, p. 407.

(3) المهن التخصصية تعني هنا المهن التي تتطلب قسطاً من التعليم والتدريب مثل المحاسبة والشؤون الإدارية والتدريس .. إلخ.

(4) نفس المرجع السابق، ص 105.

(5) Forget, Nelly, «Attituales towards work by women in Marocco», *Internaional social service journal, 1962*, vol. 14, p. 105.

ظاهرة وجود نسبة كبيرة من النساء في قطاع التدريس في المجتمعات الغربية الأوروبية والشيوعية؟ فهناك كما نعلم الإختلاط مباح، ففي الاتحاد السوفييتي مثلا (76%) من المشتغلين في التدريس نساء.[1]

إن ظاهرة وجود النساء في ميدان التدريس بأعداد كبيرة تبدو ظاهرة عالمية ولا يقتصر وجودها على المجتمع العربي.

يقول «بوسرب» في هذا الشأن: «من المعروف أن المرأة تلعب الدور الرئيسي في ميدان التدريس بالرغم من اختلاف الآراء حول من هم الذين يجب ان تقوم المرأة بتدريسهم، هل الفتيات فقط، أم الأطفال بصورة عامة».[2]

إن هذه الظاهرة جديرة بالدراسة ولكن من حيث معرفة الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تعيش فيها المرأة بقصد تحديد الأسباب والدوافع التي تجعل نسبة كبيرة من النساء تعمل في مهنة التدريس، ذلك من أجل تفسير الظاهرة تفسيراً موضوعياً وعلمياً.

بالإضافة إلى ما سبق فقد ذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى تفسير ظاهرة قلة نسبة المقبلات على ميدان العمل من «الآنسات» إلى عامل التعليم وقلة نسبة المشاركات في ميدان العمل من المتزوجات إلى عامل الزواج والأطفال.

فيذهب «فورجت» إلى القول: «إن تعليم المرأة العربية يؤدي إلى إنصرافها عن المشاركة في القوى العاملة في سن مبكرة أي في سن ما بين (15-24) حيث أن مدة الإستفادة تكون في مثل هذه الحالات قصيرة، إذ أن الفتيات بعد الحصول على الشهادة العلمية ينشغلن بالزواج والأطفال، وينقطعن عن العمل، لهذا يعتبر حدوث مثل هذه الحالات ضياع فرد متدرب في سوق القوى العاملة».[3]

---

(1) Boserupe, *women's roles in economic development*, New York st., martin's press 1970, p. 129.

(2) نفس المرجع السابق، ص 130.

(3) Forget, p. 105.

إن قلة الدراسات العلمية والموضوعية في المجتمع العربي[1] أدت من غير شك إلى إنتشار مثل هذه الأفكار والآراء التقليدية بين الناس، كما أن إعتماد البحوث على الإحصائيات المجردة والآراء السائدة بين الناس، واهمال دراسة وتحليل التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع العربي بشكل عام، أدى من غير شك إلى تفسير الظاهرة الإجتماعية تفسيراً سطحياً ومن خلال هذا العرض السريع لدراسة وضع المرأة العربية في المجتمع العربي نجد أنفسنا أمام سؤالين:

الأول: لماذا نسبة خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل مازالت قليلة؟

الثاني: إلى أي مدى كان تفسير النظرية الوظيفية والتقليدية لطبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة في المجتمع العربي صحيحة؟

للإجابة على هذين السؤالين نرى من الضرورة تسليط بعض الضوء على التحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية وأثر ذلك على الدور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمرأة في المجتع العربي الليبي المعاصر.

(2) التحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في الجماهيرية:

يشتمل هذا الجزء من البحث على مناقشة التحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي الذي حدث في ليبيا في الفترة من سنة 1970م، إلى سنة 1980م، ومن ثم تأثير هذا التحول على السكان والقوى العاملة من الذكور والإناث.

إن نظرة دقيقة لطبيعة التحول الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في السنوات الماضية توضح لنا أن الإقتصاد الوطني، في الجماهيرية شهد تحولات سياسية و إقتصادية و إجتماعية جذرية خلال العشر سنوات الأخيرة، وكانت أهم هذه التحولات ضرورة توفير الأرضية الصالحة للبناء الإجتماعي والإقتصادي وذلك بواسطة تخليص الإقتصاد الوطني من النفوذ والهيمنة الأجنبية التي كانت متمثلة في القواعد العسكرية وفي السيطرة الأجنبية شبه التامة على إدارة دفّة النشاط الإقتصادي عن طريق وجود إحتكارات

---

(1) انظر في هذا الصدد: د. زينب زهري «الدور الإقتصادي والإجتماعي للمرأة في تغير المجتمع وموقف النظريات الإجتماعية من هذا الموضوع»، *الندوة العالمية حول فكر معمر القذافي، جامعة مدريد المستقلة*، الجزء الثاني 1980م.

الشركات النفطية العالمية التي كانت تسيطر بالكامل على إنتاج وتسويق النفط الخام الليبي وتستنزف الثروة النفطية في شكل إنتاج مبالغ فيه وأسعار رخيصة، لقد تبعت تلك التحولات السياسية الهامة تحولات إقتصادية و إجتماعية وثقافية حيث زادت الإستثمارات وذلك للتطور الإقتصادي والإجتماعي فمن (550) مليون دينار لسنة (1963-16969)، إلى (10595) مليون دينار منذ عام (1970-1980)، حيث خصص للقطاعات الإنتاجية بما يتمشى مع الإستراتيجية التي أخذ في تنفيذها منذ 1970م، انظر جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الادارية

في خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي (1976-1980)

القطاعات الادارية	المخصصات بالمليون دينار ليبي	النفقات بالمليون دينار ليبي	نسبة التنفيذ %
الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي	1817,8	1604,3	88,3
التغذية والثروة البحرية	38,6	29,8	77,2
الصناعة والثروة المعدنية	1485,2	1304,8	7,9
النفط واستغلال الغاز	350,2	278,4	79,5
الكهرباء	858,3	859,7	100,2
التعليم والتربية	588,6	432,8	73,5
الاعلام والثقافة	124,5	102,0	81,9
الخدمات العامة	57,1	41,6	72,9
الصحة	310,1	269,6	86,8

تابع جدول رقم (3)
مخصصات ونفقات ميزانية التحول حسب القطاعات الادارية
في خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي (1976-1980)

القطاعات الادارية	المخصصات بالمليون دينار ليبي	النفقات بالمليون دينار ليبي	نسبة التنفيذ %
الضمان الاجتماعي	23,0	11,7	50,9
الرياضة الجماهيرية	75,6	51,3	67,9
الاسكان	954,5	815,0	85,4
العدل	52,5	31,7	60,4
المرافق	748,1	718,2	96,0
المواصلات والنقل البحري	1051,0	960,0	91,3
الاقتصاد	87,5	74,6	85,3
التخطيط	26,0	21,4	82,3
احتياطي المشاريع	163,5	—	—
المجموع	8813,1	7606,4	86,3

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط : خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي لسنة (1981-1985)م، الجزء الأول، ص 40.

إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى بناء إقتصاد يمتلك مقومات إنتاجية تضمن له المزيد من النمو والتطور وتبعده عن خطر الاعتماد على قطاع واحد هو النفط، فكان من نصيب قطاع الزراعة ما نسبته (21,6%) من إجمالي الإستثمارات، والصناعة نحو

(20%)، والكهرباء (11%)، والإسكان (12%)، والمواصلات (14%)، والتعليم (6%)، والصحة (3,2%)، والمرافق نحو (9,3%)، ومكانة نتيجة هذه الإستثمارات الضخمة في القطاعات الإقتصادية غير النفطية تحقيق معدل نمو عالٍ يبلغ (22%) سنوياً خلال المدة من (1970-1980)م[1]، أما فيما يتعلق بالتحول السياسي في الجماهيرية، فإنه يهدف إلى وضع أساس جديد للإطار السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي الذي ينظم الحياة الإقتصادية والإجتماعية والتي تشكل في مجملها المجتمع الإشتراكي الجديد والتي يمكن إستعراض بعض منها على النحو التالي:

(1) إن غاية المجتمع الإشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية، وتحقيق الحرية يتوقف على مدى إمتلاك الإنسان لحاجاته إمتلاكاً شخصياً، كما يعتمد على تكوين مجتمع سعيد حر وهذا لا يتحقق إلا بتحرير حاجاته المادية والمعنوية من سيطرة الغير وتحكمه فيها.

(2) إن النشاط الإقتصادي في المجتمع الإشتراكي الجديد هو نشاط إنتاجي من أجل اشباع الحاجات المادية.

(3) لا يحق لأي فرد القيام بنشاط إقتصادي لغرض الاستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته لأن القدر الزائد عن حاجته هو حق لأفراد آخرين، و إن ما وراء إشباع الحاجات يجب أن يبقى ملكاً لكل أفراد المجتمع.

(4) إن الاجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد، وعليه فإن الحل النهائي هو إلغاء الاجرة فلا اجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء.

(5) الأرض ليست ملكاً لأحد ولكن يحق لكل واحد إستغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعة ورعياً.

(6) إن الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة.[2]

---

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، *خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي 1981-1985م*، الجزء الأول ص 3-4.

(2) المرجع السابق، ص 52.

ونتيجة لهذه التطبيقات الإشتراكية كان هناك تأثير واضح في توسيع مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية خلال السنوات الماضية والذي نتج عنه بعض القضايا التنظيمية والإدارية والتي من أهمها زيادة الطلب على القوى العاملة وزيادة كفاءتها ومشاركتها في رفع الإنتاج وتحقيق مزيد من الإنتاج في الوحدات الإنتاجية التي تعمل فيها، بمعنى زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة والإستفادة من جميع الامكانيات والطاقات والجهود المتاحة في خلق قوى إنتاجية فعالة، بالإضافة لذلك فقد تطلب إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول أولية مطلقة بما يساعد على تحقيق مستهدفات التحول التي تم إنجاز بعض منها، بين عامي (1976-1980)م، التي سنتناول مناقشتها على النحول التالي:

أولاً: الإنتاج والنمو الإقتصادي:

استهدفت خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي لعام (1976-1980)م، نمو الإقتصاد الوطني بالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي الأسعار الثابتة لعام (1975)م، بمعدل سنوي مركب (10,7%) على أن ينمو في الأنشطة الإقتصادية غير النفطية بمعدل سنوي (14%) وفي نشاط إستخراج النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي مركب (7,8%).

وقد خططت هذه الأهداف ضمن إستراتيجية بعيدة المدى عملت الخطة لسنة (1976-1980) على تحقيقها وهي: تقليل إعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع النفط وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير عن طريق دفع قطاعات الإقتصاد الوطني الإنتاجية وبناء قطاع صناعي متطور وقادر على الإستمرار والمنافسة والتركيز على إنشاء صناعات يمكن توفير مواردها الخام محلياً كالصناعات النفطية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية وصناعات مواد البناء، وإعطاء أولوية للتنمية الزراعية من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في مختلف السلع الغذائية الرئيسية وتخفيف الإعتماد على الواردات من المواد الغذائية والإقلال من الواردات من السلع الصناعية الإستهلاكية وإحلال الإنتاج المحلي محلها، هذا بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة العنصر البشري وقدرته الإنتاجية وتدعيم دوره وزيادة إسهامه في عملية التحول الإقتصادي والإجتماعي.

وتشير تقديرات معدلات النمو الحقيقية في خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي

لعام (1976-1980) بالقياس لمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أن معدل النمو السنوي الكلي المحقق بلغ نحو (7,5%)، حيث كان معدل الأنشطة الإقتصادية غير النفطية (10,9%) سنوياً، بينما قدّر معدل نشاط إستخراج النفط والغاز الطبيعي بنحو (4%) سنوياً.[1]

ثانياً: هيكل البناية أو البنيان الإقتصادي:

من الملاحظ أن الهيكل الإقتصادي أخذ في التغير من الإعتماد في المقام الأول على نشاط إستخراج النفط الخام إلى إقتصاد يعتمد على تنويع الإنتاج و خاصة الإنتاج الزراعي والصناعي، فقد إنخفضت مساهمة إنتاج النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي بينما ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الإقتصادية غير النفطية، فقد كان الارتفاع كبيراً بالنسبة لمجموع الخدمات العامة والتعليم والصحة، إذ ارتفعت مساهمتها من (11,8%) عام 1975م، إلى (17,2%) عام 1980م، كما ارتفعت نسبة نشاط الصناعات التحويلية من (1,8%) عام 1975م، إلى (3,2%) عام 1980م، بينما إنخفضت نسبة نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك من (2,3%) عام 1975م، إلى (1,9%) عام 1980م، كما إنخفض قطاع التشييد من (25,4%) عام 1975م، إلى (22%) عام 1980م، بينما ارتفعت نسبة الخدمات العامة إلى (15%)، ومما سبق عرضه اتضح لنا أن هناك تغييراً كبيراً في هيكل البنيان الإقتصادي وفي نوعية وكمية الإنتاج في السنوات الأخيرة.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أي مدى أثر التغير الإقتصادي والسياسي على السكان والقوى العاملة في الجماهيرية؟

---

(1) المرجع السابق، ص 7-11.

ثالثاً: السكان والقوى العاملة في الجماهيرية:

من دراستنا للجدول رقم (4) الخاص بعدد السكان الليبيين وغير الليبيين العاملين في جميع الأنشطة في الجماهيرية نجد أن عدد السكان قد زاد من (2,683,100) نسمة في عام 1975م، إلى (3,245,800) نسمة تعداد عام 1980م، بزيادة (562,7) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9%)، فزاد عدد السكان الليبيين من (2,316,500) نسمة عام 1975م، إلى (2,804,600) نسمة في عام 1980 بزيادة (488,1) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,9%)، بينما زاد عدد السكان غير الليبيين من نحو (366,6) ألف نسمة عام 1975م، إلى (441,2) ألف نسمة عام 1980م، بزيادة (74,6) ألف نسمة وبمعدل زيادة سنوية (3,8)، وفيما يتعلق بالقوى العاملة فقد زادت من نحو (677,1) ألف نسمة عام 1975م، إلى (812,8) ألف عام 1980م، بزيادة (135,7) ألف وبمعدل زيادة سنوية (3,7%)، وقد زاد عدد القوى العاملة الليبية من (404,1) ألف عام 1975م، إلى (532,8) ألف عام 1980م، بزيادة (78,7) ألف وبمعدل سنوي (3,2%) في مقابل معدل مخطط قدره نحو (3,7%) سنوياً وزاد عدد القوى العاملة غير الليبية من (223) ألف عام 1975م، إلى (280) ألف عام 1980م، بزيادة (75) ألف وبمعدل زيادة سنوية (4,7%) في مقابل معدل مخطط قدره (11,5%) سنوياً.

ونتيجة لهذه التطورات في عدد السكان، ارتفعت نسبة القوى العاملة غير الليبية إلى مجموع القوى العاملة في الجماهيرية (32,9%) عام 1975م، إلى (34,4%) عام 1980م.

إن هذه الزيادة في القوى العاملة كانت نتيجة لاتساع خطة التحول في الجماهيرية وتشجيع السياسة العامة للتحول بالمواطنين على الدخول أو دخول القوى العاملة بأنواعها المختلفة، حيث أصبح الطلب على القوى العاملة شديداً والمؤهلة منها بصفة خاصة.

وعليه فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: إلى أي مدى كان للتحول الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي أثر على تطور كمية ونوعية القوى العاملة النسائية وعلى الدور السياسي للمرأة في المجتمع العربي الليبي المعاصر؟

جدول رقم (4)

السكان والقوى المنتجة

في خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1976-1980م

البيان	1975 الاساسي	1980 المحقق	نسبة الزيادة (%)	النسبة (%)	
				1975	1980
عدد السكان	2316,5	2804,6	3,9	86,3	86,4
عدد السكان غير الليبيين	366,6	441,2	3,8	13,7	13,6
مجموع السكان	2683,1	3245,8	3,9	100,0	100,0
عدد القوى المنتجة الليبية	545,1	532,8	3,2	67,1	65,6
عدد القوى المنتجة غير الليبية	223,0	280,0	4,7	32,9	34,4
مجموع القوى العاملة	677,1	812,8	3,7	100,0	100,0
عدد الذكور في القوى المنتجة الليبية	418,7	473,9	2,5	92,2	88,9
عدد الإناث في القوى المنتجة الليبية	35,4	58,9	10,7	7,8	11,1
مجموع القوى المنتجة	454,1	532,8	3,2	100,0	100,0
نسبة القوى المنتجة الليبية إلى عدد السكان (%)	19,6	19,0	—	—	—

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1981-1985م، الجزء الأول، ص 44.

ملاحظة: نظراً لان احصائية السكان، القوى العاملة في خطة التحول الإقتصادي

والإجتماعي لسنة 1976-1980م، تتضمن افراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت وغير المنشآت واحصائية حصر القوى العاملة 1980م، تتضمن افراد القوى العاملة الذين يعملون في المنشآت أي في القطاع العام فقط، لهذا فاننا نجد زيادة في عدد القوى العاملة في احصائية خطة التحول الإقتصادي والإجتماعي لسنة 1976-1980م، عنه في احصائية حصر القوى العاملة لسنة 1980م.

(3) وضع ودور المرأة في الجماهيرية:

يتضمن هذا الفصل دراسة وتحليل إلى أي مدى كان للتحول الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي أثر في وضع ودور المرأة داخل المجتمع العربي الليبي المعاصر، والذي سيكون على النحو التالي:

(1) الوضع التعليمي للمرأة في ليبيا:

من حيث الوضع التعليمي للمرأة في الجماهيرية تشير إحصائيات السكان لعام 1954م، وعام 1973م، إلى أن هناك تقدماً ملحوظاً في كمية ونوعية تعليم المرأة في السنوات الأخيرة، فبينما سنة 1954م، تضمنت الإحصائية لهذه السنة على أن عدد النساء المتعلمات كان معظمهن من ذوات المستوى الإبتدائي وأقل، ويبلغ عددهن بشكل عام حوالي عشرة آلاف وبنسبة (2%) فقط من العدد الإجمالي للنساء في الجماهيرية، ونجد أن عدد النساء الليبيات المتعلمات في سنة 1973م، قد زاد أكثر من (164) ألف وبنسبة حوالي (26%) من العدد الكلي للنساء وحيث أصبح مستوى تعليم المرأة يتدرج من الشهادة الإبتدائية إلى المستوى الجامعي والدراسات العليا إن أكثر من (26) ألف حاصلة على الشهادة الإبتدائية وأقل من (13) ألف حاصلة على الشهادة الاعدادية والثانوية (377) إمرأة حاصلة على الشهادة الجامعية، و(57) إمرأة حاصلة على دبلوم دراسات عليا وماجستير ودكتوراه، انظر جدول رقم (5).

جدول رقم (5)

المستوى التعليمي للمرأة الليبية حسب احصائية سنة 1954 وسنة 1973م

المستوى التعليمي	1954م	1973م
امية	375,280	440,219
تقرأ وتكتب	10,313	123,562
حاصلة على الشهادة الإبتدائية	—	26,132
حاصلة على الشهادة الإعدادية والثانوية	—	12,715
حاصلة على الشهادة الجامعية	—	377
حاصلة على دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه	—	57
غير مبين	37,481	529
المجموع	424,083	603,591

المصدر: احصائية السكان لسنة 1954م، ص 160، احصائية السكان لسنة 1973م، ص 6.

ملاحظة: استخدمت احصائية 1973م، لانها آخر احصائية لدراسة السكان في الجماهيرية.

وهنا نستطيع أن نؤكد أن مدلول هذه الزيادة في عدد المتعلمات من النساء الليبيات، يرجع إلى التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الذي شهدها المجتمع العربي الليبي في السنوات الأخيرة.

(2) المرأة والقوى العاملة في الجماهيرية:

ويظهر من تحليل المعلومات الخاصة بمشاركة المرأة في القوى العاملة، أنه كان

لزيادة المستوى التعليمي، وعدد المتعلمات إنعكاسات إيجابية على مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة في المجتمع الليبي، وهذا ما يناقض آراء أنصار النظرية الوظيفية «The Functiencal Theory»، الذين ذهبوا إلى أن زيادة المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى نقصان عدد النساء المشاركات في القوى العاملة.

لقد زادت مساهمة المرأة في القوى العاملة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وذلك تبعاً للتطورات والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شاهدها المجتمع العربي الليبي في السنوات الأخيرة.

فلهذه المشاركة الكبيرة للمرأة الليبية في لقوى العاملة التي بلغت (44) ألف عاملة وبنسبة (15%) من جملة القوى العاملة الوطنية، الذي كان عددهم يزيد بقليل عن (301) ألف منتج عام 1980م[1]، وذلك في مقابل (28) ألف عاملة وبنسبة (7%) من العدد الكلي للليبيين العاملين إقتصادياً في القطاع العام والخاص معاً لسنة 1973م، الذي كان عددهم حوالي (406)[2] مواطن.

وبالرغم من صعوبة إمكانية مقارنة الإحصائيتين سنة 1980م، و1973م، لإختلاف مدلولاتها الإحصائية أننا نستطيع أن نقول إن عدد النساء الليبيات المشاركات في القوى العاملة قد زاد زيادة هائلة في سنة 1980م، عما كان عليه في سنة 1973م.

وبالإضافة إلى ما سبق تدل إحصائية القوى العاملة سنة 1980م، على أن فئة المهن العلمية والفنية والنساء تشكل (47%) من مجموع القوى العاملة النسائية الوطنية حيث أن (37%) منهن مدرسات و(9%) ممرضات ومساعدات ممرضات، ونسبة العاملات في الخدمات تبلغ (35%) أما نسبة الموظفات من الكتبة فتبلغ ما يقارب من (13%)، حيث تشكل أمام المهن الثلاث (96%) من مجموع القوى العاملة النسائية، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار على ان كثرة عدد الإناث في هذه المهن لا يعني أن

---

(1) المرجع السابق، ص 19-21.

(2) المنتج: يعني هذا المفهوم العامل، وقد ادخل هذا المصطلح عندما طبقت مقولة «شركاء لا أجراء»، أي بمعنى أن العامل أصبح شريكاً وليس أجيراً في المؤسسة الإنتاجية التي يعمل بها، انظر في هذا الصدد: معمر القذافي، *الكتاب الأخضر*، الفصل الثاني، «حل المشكل الإقتصادي»، «الإشتراكية»، من ص 1 إلى 16.

النساء الليبيات دخلن هذه الميادين بقصد عدم الإختلاط وذلك كما ذكر بعض الباحثين التقليديين في تفسيرهم لهذه الظاهرة في المجتمعات العربية.[1]

ولكن إستجابة لطبيعة التقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمجتمع العربي الليبي المعاصر، فقد دخلت أعداد كبيرة من المواطنين (الرجال والنساء) مختلف المهن بقصد سد حاجات المجتمع من القوى العاملة.

تشير إحصائية عام 1980م، لحصر القوى العاملة من السكان الليبيين ـ انظر جدول رقم (6) ـ إن من بين ما يقارب (67) ألف مواطن من أصحاب المهن العلمية والفنية هناك حوالي (47) ألف أي (69%) تقريباً ذكور وما يزيد عن (21) ألف أي حوالي عن (31%) إناث.

جدول رقم (6)

توزيع القوى العاملة الليبية من الذكور والإناث

على المهن التعليمية والفنية لسنة 1980م

المهنة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الاطباء البشريون والاطباء البيطريون واطياء الاسنان	393	92,9	30	7,1	423	100,0

(1) انظر في هذا الصدد: أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، *النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973م*، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية 1979م، ص 102. وهنا يجب ملاحظة أن الإحصائيات لسنة 1973م، تحتوي على العاملين الليبيين في القطاع العام والخاص، أما الإحصائية سنة 1980م، فتحتوي على العاملين الليبيين في القطاع العام فقط.

تابع جدول رقم (6) توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث على المهن التعليمية والفنية لسنة 1980م

المهنة	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الممرضون والممرضات	2351	57,3	1751	42,7	4102	100,0
مساعدو الممرضات	1534	44,2	1940	55,8	3474	100,0
القابلات المحترفات	—	—	160	100,0	160	100,0
غير مبين	1439	92,5	117	7,5	1556	100,0
أساتذة الجامعات	1086	91,7	98	8,3	1184	100,0
مدرسو الثانوي	8340	78,0	248	22,0	10688	100,0
مدرسو الإبتدائي	17156	56,8	13034	43,2	30119	100,0
مدرسون آخرون	3562	76,2	1113	23,8	4675	100,0
آخرون من المهن الفنية	10081	97,2	289	2,8	10370	100,0
المجموع	45951	68,8	20880	31,2	66831	100,0

المصدر: أمانة التخطيط «النتائج الأولية لحصر القوى العاملة العام سنة 1980م».

وكانت نسبة عدد الإناث من الاطباء البشريين واطباء الأسنان والبيطريين (7%)، أما نصيب الذكور فكان (93%)، أما نسبة عدد الإناث من الممرضات فتبلغ حوالي (43%) في مقابل (57%) للذكور، أما مهنة مساعد التمريض فنصيب الإناث منها (56%)، أما الذكور (44%)، وأما بالنسبة إلى المدرسين في جميع المراحل فنصيب الإناث منهم (36%) هذا في مقابل (64%) للذكور بين مدرسي الإبتدائية (43%) إناث

في مقابل (57%) ذكور، ومدرسي الإعدادية والثانوية فكان نصيب الجامعات من بينهم (8%) إناث و(92%) من الذكور.

وهكذا يشكل هذا في مجموعه وجود عدد كبير من النساء العاملات في المهن التخصصية في ميدان التدريس في الجماهيرية، أما ما يقارب من (37%) من عدد الإناث العاملات إقتصادياً، ويرجع هذا وكما تبين من الدراسات الميدانية التي قمنا بها في إحدى مدن الجماهيرية «بنغازي»[1]، ليس إلى عامل عدم «الاختلاط» كما ذكر في الدراسات التقليدية لبعض البلاد العربية مثل «مصر» و«المغرب»، ولكن إلى عدة عوامل نذكر منها:

أولا : إلى حجم فرص العمل في ميدان التدريس الذي يعتبر كبيراً نسبياً إذا ما قورن بالأنشطة الإقتصادية الاخرى، وليس هذا خاصاً بالنساء فهناك نسبة كبيرة من الرجال يعملون أيضاً في هذا المجال «انظر جدول رقم (6)».

ثانيا : إلى طبيعة العمل في مجال التدريس حيث أن العمل في هذا المجال يعني بالنسبة للأفراد العاملين به فرصة الإلتقاء مع أفراد آخرين متقاربين من حيث المستوى الثقافي والخلفية الإجتماعية والإقتصادية فيما بينهم.

ثالثاً : إلى طبيعة العمل في مجال التدريس لأنه يتناسب ومسؤوليات المرأة الإجتماعية من حيث ساعات العمل والاجازات كما أنه يسمح بالاستقرار في العمل.

رابعاً : إلى الخصائص الإيجابية في العمل «في مجال التدريس» حيث إنه يستوعب جميع المستويات العلمية، أي ذوي المؤهلات المتوسطة والجامعية والعليا .. إلخ، وإلى جميع التخصصات بالإضافة إلى ذلك فإن العمل في مجال التدريس يفسح المجال أمام هؤلاء الذين لديهم الرغبة في إستكمال دراستهم للرفع من مستواهم المهني والإقتصادي وذلك عن طريق الانتساب إلى المدارس والكليات للحصول على شهادة علمية تحقق ذلك.

علاوة على ذلك فإن المرأة الليبية تعمل في كثير من المهن التخصصية وغير التخصصية بشكل متناسق مع الرجل، «انظر جدول رقم (7)».

---

(1) Forget op. cit; p. 105, 107, 114; Woodsmall op. cit; p. 33; Lacouture, op. cit; p. 407.

جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المختصون في علم الطبيعة والكيمياء ومساعدوهم	219	3	222
المهندسون المعماريون	120	12	132
المهندسون المدنيون	146	3	149
المهندسون الكهربائيون	170	2	172
المهندسون الميكانيكيون	61	1	62
المهندسون في التعدين والمناجم والنفط	119	1	120
غير من ذكر من المهندسين	282	11	293
المساحون	398	—	389
الرسامون	100	5	105
الفنيون في الهندسة المعمارية والمدنية	99	—	99
الفنيون في الهندسة الكهربائية والألكترونية والميكانيكية	54	—	54
الفنيون في التعدين والمناجم والنفط	81	—	81
غير من ذكر	344	—	344
قائدو الطائرات وملاحوها ومهندسو الطيران	67	—	67
قائدو السفن ومن يساعدهم من ضباط السطح	18	—	18
مهندسو السفن	12	—	12
المختصون في العلوم التي تتعلق بالحياة	23	3	26
الفنيون الذين يعملون تحت اشرافهم	129	2	131
اطباء الأمراض الباطنية	80	3	83

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
اطباء جراحة العظام	32	2	34
اطباء امراض النساء والولادة والاطفال	22	1	23
اطباء العيون	6	—	6
اطباء الصدر	2	—	2
اطباء الاسنان	21	1	22
اطباء آخرون	24	2	26
اطباء صيادلة	106	12	118
اطباء بيطريون	98	—	98
الممرضون والمفتشون الصحيون	2351	1940	4291
مساعدو الممرضون والممرضات	—	160	160
القابلات المحترفات	41	3	44
صانعو النظارات واطقم الأسنان	23	6	29
اخصائيو العلاج الطبيعي والتأهيلي	188	5	193
فنيو العلاج بأشعة «اكس»	345	41	386
فنيو المختبرات	842	62	904
غير من ذكر	6	1	7
المختصون في الرياضة والاحصاء والتأمين ومحللو النظم	38	1	39
الفنيون الذين يعملون تحت إشرافهم	24	—	24
الاقتصاديون	1458	44	1502

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المحاسبون	117	2	119
القضاة	290	—	290
رجال النيابة العمومية	370	3	373
غير من ذكر من رجال القانون	354	18	372
اساتذة ومدرسو الجامعات والمعاهد العليا	1086	98	1184
مدرسو التعليم الثانوي والإعدادي والمتوسط	8340	2348	10688
مدرسو التعليم الإبتدائي	17156	13034	30199
مدرسو رياض الأطفال والحضانة	29	232	261
مدرسو تعليم المتخلفين جسمياً وعقلياً	60	16	76
غير من ذكر من المدرسين	3173	865	4038
الأئمة والوعاظ والمأذونون الشرعيون	1167	—	1167
المؤذنون ومرتلو القرآن	1208	—	1208
غير من ذكر من رجال الدين	9	—	9
الأدباء والنقاد	11	—	11
الصحفيون والمعلقون على الأخبار	558	11	569
نحاتو التماثيل ورسامو الصور	25	—	25
فنانو الزخرفة	64	—	64
المصورون ومشغلو آلات العرض السينمائي	704	—	704
الملحنون ومطربو الغناء	39	2	41
مديرو المسارح والمخرجون والممثلون	72	5	77

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير من ذكر من الفنانيين	73	14	87
محترفو الألعاب الرياضية	53	—	53
أمناء المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف	488	73	561
المختصون في علم الإجتماع وعلم النفس وغيره	14	1	15
الباحثون والمرشدون الإجتماعيون	199	60	259
المختصون في شؤون الموظفين	116	4	120
اللغويون والمترجمون	71	7	78
غير من ذكر	—	—	—
الأمين والأمناء المساعدون لمؤتمر الشعب العام	5	—	5
الأمناء المساعدون للمؤتمرات الأساسية لفروع البلديات	437	1	438
أمناء اللجنة الشعبية العامة	21	—	21
أمناء اللجان الشعبية للبلديات	703	1	704
الكتاب العامون للأمانات والمدراء	284	3	287
أمناء اللجان الشعبية للفروع والمحلات	824	—	824
مدراء الأعمال والمشرفون والتنفيذيون	750	22	772
مقاولو البناء والتشييد	202	—	202
مراقبو الكتبة	447	30	477
موظفو الدولة التنفيذيون	8716	239	8955
العاملون على الآلات الكاتبة	1260	2764	4024

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
العاملون على آلات تثقيب البطاقات والأشرطة	39	30	69
كتاب الحسابات والصرافون	5026	447	5473
العاملون على الآلات الحاسبة	100	105	205
العاملون على آلات تبويب البيانات	123	51	174
رؤساء مكاتب البريد	192	—	192
غير هؤلاء من المشرفين على وسائل النقل والمواصلات	454	2	456
قاطعو تذاكر وسائل النقل	230	—	230
كتبة فرز وتوزيع الرسائل البريدية	1110	89	1199
العاملون على آلات الهاتف والبرق	2718	248	2966
كتبة المخازن	3446	69	3515
الكتبة الذين يخططون	172	7	179
كتبة المحامون وشركات التأمين والأرشيف والإدارة	17408	1482	18890
كتبة الاستعلامات والاستقبال	576	90	666
كتبة المكتبات	294	24	318
غير هؤلاء مثل كتبة الإحصاء	346	23	369
مديرو متاجر الجملة والتجزئة	209	—	209
أصحاب تجارة الجملة والتجزئة	17020	44	17064
مشرفو البيع والشراء	359	7	366
البائعون الفنيون	56	1	57

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
وكلاء المصانع	24	2	26
بائعو عقود التأمين	32	—	32
القائمون بالدعاية للأعمال	2	—	2
دلالو المزاد العلني	—	—	—
الباعة بمتاجر الجملة والقطاعي	2990	112	3102
بائعو الصحف	36	—	36
غير ما ذكر من الباعة	4	—	4
مديرو الفنادق والمطاعم والمقاهي	67	—	67
أصحاب المطاعم والمقاهي	388	—	388
المشرفون على أعمال الخدمات بالفنادق والمستشفيات	322	80	402
الطهاة	1388	172	1560
الندل	497	21	518
غير من ذكر	28	159	187
العسس	24248	2742	26990
المنظفون والمنظفات	12432	1231	13663
القائمون بغسل الملابس وكيها	416	61	477
الحلاقون	206	17	223
رجال الإطفاء	507	—	507
رجال الشرطة	15674	192	15866
غير من ذكر	694	6	700

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المرشدون والأدلاء	30	—	30
متعهدو دفن الموتى	7	4	11
مضيفات الطائرات وعمال غسل وتشحيم السيارات	102	10	112
مديرو المزارع	67	—	67
المشرفون الزراعيون	128	2	130
المزارعون	405	6	411
العمال الزراعيون	9444	234	9678
الرعاة	198	—	198
العاملون بالغابات	624	—	624
صيادو الأسماك	153	—	153
الغواصون لصيد الاسفنج	98	—	98
مراقبو الإنتاج ورؤساء العمال	4661	133	4794
العاملون في المناجم والمحاجر والعاملون على إعداد الخامات والأحجار	1246	—	1246
حفارو الآبار	443	—	443
مشغلو أفران الصهر والسباكون	84	—	84
العاملون على إدارة آلات مصانع لف المعادن	17	—	17
العاملون على تليين المعادن	17	—	17
صانعو الأسلاك والأنابيب والمواسير	15	—	15
طلاء المعادن	7	—	7

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير ما ذكر من مجهزي المعادن	36	—	36
مجففو الاخشاب	15	—	15
مشغلو آلات نشر الأخشاب	17	—	17
مجهزو عجينة الورق	5	—	5
صانعو الورق	12	—	12
طاحنو المواد الكيمياوية بالآلات	82	1	83
العاملون في تكرير النفط	339	—	339
غير من ذكر	199	7	206
مجهزو الألياف	144	11	155
الغزالون	30	8	38
القائمون بصيانة الأنوال	61	1	62
نساجو الأقمشة على الأنوال اليدوية	198	34	232
صانعو الأقمشة والسجاد يدوياً	14	48	62
نساجو الأقمشة والسجاد بالآلات	57	70	127
القائمون بأعمال التريكو	3	15	18
صباغو النسيج	91	1	92
غير من ذكر	207	104	311
الدباغون	83	—	83
مجهزو الجلود	34	—	34
القائمون بطحن الحبوب	543	4	547

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
مشغلو آلات صنع السكر	—	—	—
الجزارون	589	—	589
القائمون بتعليب المواد الغذائية	155	2	157
مجهزو منتجات الألبان	159	—	159
الخبازون	740	12	752
القائمون بطحن حبوب القهوة	22	—	22
القائمون بعصر الفواكه	262	25	297
القائمون بعصر الزيتون	111	—	111
مجهزو التبغ	425	35	460
صانعو السجاد	62	2	64
صانعو السجائر	14	—	14
غير من ذكر من مجهزي التبغ	39	—	39
الخياطون	318	402	720
صانعو أغطية الرأس	9	1	10
صانعو نماذج الملابس	15	4	19
العاملون بالتطريز	9	8	17
المنجدون	43	—	43
غير من ذكر	91	22	113
صانعو الأحذية ومصلحوها والذين يعدون نماذج الأحذية	344	40	384

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
صانعو البضائع الجلدية	141	—	141
نجارو الأثاث	491	—	491
مشغلو آلات النجارة	39	—	39
صانعو المناخل والغرابيل	20	—	20
غير من ذكر من النجارين	49	—	49
قاطعو الصخور	58	—	58
الحدادون	585	—	585
مشغلو آلات قطع المعادن	35	—	35
صاقلو المعادن	56	—	56
غير من ذكر من الحدادين	89	—	89
مجمعو أجزاء الآلات والمحركات	437	—	437
صانعو الساعات والآلات الدقيقة	—	—	—
ميكانيكيو السيارات	6361	—	6361
ميكانيكيو محركات الطائرات	76	—	76
غير من ذكر	1867	—	1867
الكهربائيون	1874	—	1874
جامعو قطع المعدات الكهربائية	82	—	82
مصلحو ولحامو أجهزة الراديو والتلفزيون	160	—	160
مركبو الأسلاك الكهربائية	1607	—	1607
مركبو أجهزة الهاتف والبرق	546	—	546

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
مركبو الخطوط الكهربائية والكابلات	1446	—	1446
غير من ذكر من الكهربائيين	1373	—	1373
العاملون بمحطات الإذاعة	362	—	362
العاملون بالسينما	173	—	173
السباكون	2624	—	2624
صانعو الألواح المعدنية	118	—	118
العاملون في إقامة الهياكل المعدنية	55	—	55
صناعة المعادن الثمينة	172	—	172
عمال تشكيل الزجاج	68	—	68
صانعو الخزف والفخار والبلاط	82	—	82
مشغلو افران الزجاج	81	—	81
حفارو ونقاشو الزجاج	23	—	23
غير من ذكر	187	2	189
صانعو منتجات المطاط والبلاستيك	39	14	53
إصلاح الإطارات	554	—	554
صانعو منتجات الورق	73	—	73
جامعو أحرف الطباعة	107	—	107
الطباعون بالمطابع	160	—	160
حفارو كليشيهات الطباعة	10	—	10
حفارو بضائع فوتوغرافية	9	—	9

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
المجلدون	72	—	72
العاملون بالتحميض	25	—	25
غير من ذكر	401	14	415
الدهانون والنقاشون	871	—	871
دهانو السيارات	164	—	164
خطاطو اللافتات	25	—	25
غير من ذكر	74	—	74
صانعو ومصلحو الآلات الموسيقية	12	—	12
صانعو السلال والحصر	55	19	74
صانعو المواد غير المعدنية	389	—	389
غير من ذكر	330	—	330
البناؤون ومركبو البلاط	2828	—	2828
العاملون في الخرسانة	202	—	202
عاملو الاسقف	16	—	16
نجارو الأبواب والشبابيك	1283	—	1283
العاملون في بياض المباني	222	—	222
العاملون في المواد العازلة	52	—	52
مركبو الزجاج	28	—	28
غير من ذكر	2978	—	2978
مشغلو مولدات الكهرباء	517	—	517

تابع جدول رقم (7)
توزيع القوى العاملة الليبية
من الذكور والإناث حسب المهنة لعام 1980م

المهنة	ذكور	إناث	المجموع
غير من ذكر	2547	—	2547
عمال شحن وتفريغ البضائع	3038	—	3038
عمال تركيب الحبال	33	—	33
مشغلو الآلات الرافعة	619	—	619
مشغلو آلات تحريك الأرض	1640	—	1640
غير ما ذكر	133	—	133
البحارة	724	—	724
عمال حجرة آلات السفن	30	—	30
سائقو سيارات الأجرة	1333	—	1333
سائقو الحافلات	441	—	441
سائقو سيارات نقل البضائع	4691	—	4691
سائقو السيارات الخاصة	10011	—	10011
سائقو المركبات التي تجرها الحيوانات	285	1	286
غير من ذكر	1730	43	1773
غير من ذكر من العمال	1733	163	1896
غير مبين	—	—	—
المجموع	131287	31193	275374

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م، ص 183 إلى 194.

و إنطلاقاً من فلسفة المجتمع الجماهيري حيث يرى أن القضية الجوهرية هي: «تحقيق الحرية للإنسان سواء أكان ذكراً أم أنثى ولجميع فئات المجتمع والتمايز لا يكون بين فرد وآخر إلا على أساس ما يقدمه هذا الفرد أو ذاك من إنتاج لتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، كما أن المجتمع يجب أن يوفر العمل لجميع أفراده القادرين عليه رجالاً ونساءً كلٌ حسب قدرته، فالمرأة لها حقوقها كاملة دون (أن تتحول) إلى رجل أو تتخلى عن أنوثتها».[1]

هذا يعني أنه يجب أن تتوفر للمرأة الحقوق والظروف الملائمة الخالية من العسف والقهر والتي تمكنها من مزاولة دورها في المجتمع بشكل طبيعي، فقضية المرأة في المجتمع الجماهيري، ليست كما يبدو للبعض قضية سعي المرأة وراء المساواة بالرجل والتحرر منه، كما هو في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الشيوعية[2]، و إنما القضية الجوهرية هي: كيف تستطيع المرأة وبأي الطرق تحقيق مجتمع حر سعيد، وذلك عن طريق المشاركة في بناء المجتمع الذي تعيش فيه، وعليه فقد ساهمت المرأة في جميع الأنشطة بشكل يكفل لها حريتها دون عسف أو استغلال، فعلى سبيل المثال ساهمت المرأة الليبية في المجال الإقتصادي حيث دخلت معظم المهن التخصصية وغير التخصصية ولم تدخل المهن التي تتسم بحاجاتها للقوى البدنية وظروفها غير الملائمة لظروف المرأة، مثل أعمال التعدين، والمناجم، والنفط، والحدادة وقطع الصخور .. إلخ، «انظر جدول رقم (7)».

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أن مبادىء المجتمع الجماهيري لا تمنع المرأة كما لا يمنع الرجل من أن يمارس أي عمل يراه مناسباً له أو لها، أي لكل واحد أن يختار عمله بشرط أن لا يكون هذا الاختيار تحت ضغوط الحاجة والعوز، أي بمعنى أن المرأة المحتاجة لعمل وتعمل عملاً بدنياً يجعلها غير قادرة على أداء مهمتها الطبيعية، هي غير

---

(1) قمت بهذه الدراسة الميدانية ما بين عامي 1980 و1983م، لدراسة وضع المرأة العاملة في المجتمع الليبي المعاصر، حيث شملت هذه الدراسة (600) حالة من النساء العاملات في مختلف المهن التخصصية في مدينة بنغازي.

(2) معمر القذافي، *الكتاب الأخضر*، الفصل الثالث، ص 55.

حرة، ومجبرة على ذلك بفعل الحاجة، إذ أنه «في الحاجة تكمن الحرية».[1]

إن خروج المرأة في المجتمع العربي الليبي بهذا الشكل لدليل على أن فرص العمل المتاحة أمام المرأة متعددة ومتنوعة «انظر جدول رقم (7)»، وأن المجتمع الجماهيري يشجع خروج المرأة إلى العمل كما شجعها على التعليم وعلى نيل حقوقها السياسية والإجتماعية، وعليه فقد كان لهذه التحولات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمع العربي الليبي المعاصر تأثير واضح على وضع المرأة الإقتصادي والإجتماعي من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة ونظرة المرأة إلى مشاركتها في القوى العاملة، والعوامل التي أدت إلى خروجها للعمل، تبين من البحث الميداني الذي قمت به لدراسة وضع المرأة في إحدى مدن الجماهيرية «بنغازي» الحقائق التالية:

أولاً: من حيث نظرة المجتمع إلى عمل المرأة:

تثير إجابات (510) حالات في البحث عن السؤال الذي يقول: ما تقييم الأقارب والأصدقاء لمشاركتك للقوى العاملة؟

كانت الإجابات على النحو التالي: (406) حالة بنسبة (79%) بأنها إمرأة تستحق التكريم لأنها تعمل من أجلهم جميعاً ولخدمة الوطن، أما عدد الحالات التي أجابت بأنها تعمل لمصلحتها الخاصة فهي (86) حالة أي بنسبة (18%)، والذين كانت إجاباتهم «لا أعرف» (18) حالة أي بنسبة (4%)، بالإضافة إلى ذلك تشير الدلائل أو بالأحرى الدراسة لعدد إجابات (562) حالة في البحث على السؤال الذي يتضمن معرفة نظرة الأهل والأقارب والأصدقاء إلى عمل المرأة خارج المنزل وعلاقته بثقافة وقيم

---

(1) انظر المراجع الآتية التي تتضمن مناقشة قضية المرأة في المجتمعات الغربية والمجتمعات الشيوعية والتي ترى قضية المرأة وكأنها محاولة سعي المرأة للمساواة بالرجل والتحرر منه:

Tamara Volkova, *A woman's in the U.S.S.R. 1976.*

Feldberg R., «women self-management and socialism», *okrnglis. participacija, samowpravi, anje, socijzm, tugosavi, a 1980*

مقال قرء في المؤتمر المشار إليه:

Rowntree, s; *women's conscioousncss, man's world*, u.k, penguin: 1973

معمر القذافي، المرجع السابق، ص45

The combridge women's studies group, *women insociety interdisciplnary essags.* viraga press limted

المجتمع بشكل عام فكانت (87%) من الحالات ترى أنه غير صحيح أن عمل المرأة خارج المنزل و إختلاطها بزملائها من العاملين مخالف للدين الإسلامي، ومفسد للأخلاق الحميدة، «انظر جدول رقم (8)».

جدول رقم (8)
هل عمل المرأة خارج المنزل
مخالف للدين الإسلامي ومفسدة للأخلاق الحميدة؟

عمل المرأة خارج المنزل مخالف للدين الإسلامي ومفسدة للأخلاق الحميدة	التكرار	النسبة
صحيح	29	5
غير صحيح	488	87
لا أعرف	45	8
مجموع أفراد العينة	562	100

نستخلص من هذا أن نظرة وموقف المجتمع العربي الليبي المعاصر إلى عمل المرأة تتميز بالنظرة التقدمية والإيجابية، التي كان لها تأثيرها الواضح على إتجاه المرأة العربية الليبية نحو العمل.

ثانياً: نظرة المرأة العربية الليبية إلى العمل وتقييم أبعاده:

تشير الإجابات حول السؤال الذي يقول: هل تنظرين إلى العمل على أنه شيء ضروري وهام في حياتك؟، كانت (435) حالة أي (76%) إجابتهن بـ«نعم»، و(87) حالة أي (15%) كانت إجابتهن بـ«لا»، و(47) حالة أي (8%) إجابتهن «لا أعرف»، يعني هذا أن المرأة العربية الليبية تعتبر المشاركة في القوى العاملة وقطاع الإنتاج شيء جوهري في حياتها، ويدل على مدى تأثير التحولات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية

على توفير الفرص والظروف الملائمة أمام المرأة العربية الليبية لكي تعمل في المجتمع بشكل طبيعي، فقد تبين هذا من إجابات المرأة العاملة في السؤال التالي: هل ترين فرص العمل متوفرة للمرأة؟

فكانت (514) حالة أي (95%) إجابتهن بـ«نعم»، و(23) حالة أي (4%) إجابتهن «لا»، و(24) حالة أي (4%) أجابتهن «لا أعرف».

وسؤال آخر يقول: هل ترين أن عملك الحالي مناسب أو غير مناسب؟، كانت (483) حالة أي (84%) إجابتهن «مناسب»، و(89) حالة أي (16%) إجابتهن «غير مناسب».

أما من حيث موقف المرأة العربية الليبية من الإختلاط مع الجنس الآخر في العمل والذي يعتبره علماء الإجتماع الوظيفيين (Functicnalists) على أنه أحد أسباب إحجام المرأة العربية عن الدخول إلى ميدان العمل فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظم النساء الليبيات العاملات يرين أنه يجب الإختلاط في العمل، أما اللواتي يرين أنه لا يجب الإختلاط في العمل فعددهن قليل جداً، «انظر جدول رقم (9)».

جدول رقم (9)

توزيع الحالات المدروسة حول وجهة نظر مبدأ الاختلاط في العمل

مبدأ الاختلاط في العمل	التكرار	النسبة
يجب	408	78
لا يجب	35	7
لا أعرف	76	15
لا يهم	1	—
في جدول	2	—
المجموع	522	100

وبالنسبة إلى طبيعة التعامل بين المرأة والرجل في مجالات العمل التي يوجد فيها إختلاط، فقد تبين أنه في الغالب يوجد تفهم كامل وتعاون وثيق بين الجنسين، أما الذين تواجههم عقبات وصعوبات في التعامل معاً فيشكلون نسبة ضئيلة جداً، «انظر جدول رقم (10)».

جدول رقم (10)
طبيعة التعامل بين الرجل والمرأة العاملة
في اماكن العمل التي يوجد فيها اختلاط

طبيعة تعامل المرأة مع الرجل	التكرار	النسبة
تفهم كامل وتعاون وثيق	438	81
عقبات وصعوبات	38	8
حسب الظروف	6	1
لا ينطبق[1]	56	10
المجموع	538	100

(1) لا ينطبق تعني هنا عدد الحالات التي تعمل في أماكن لا يوجد فيها اختلاط.

عوامل الخروج إلى العمل:

من حيث العوامل التي دفعت المرأة إلى الخروج للعمل وحسب رأي المرأة فقد اتضح من إجابة (582) حالة على السؤال الذي يقول: ما هي العوامل التي دفعتك للخروج إلى العمل؟ إن هناك (36%) من الحالات إجابتهن «الشعور بضرورة المشاركة في بناء المجتمع الذي نعيش فيه»، و(13%) من الحالات إجابتهن «حاجة الأسرة للمساعدة»، و(4%) من الحالات إجابتهن «طموح شخصي»، و(4%) من الحالات

إجابتهن «ملء الفراغ والإحتياجات المادية الخاصة»، أما الباقي فإجابتهن «عوامل مختلفة مثل الإنتهاء من الدراسة وكسب صداقات في العمل»، أما البعض الآخر فكانت إجابتهن لا توجد عوامل.

المشاكل الإجتماعية والعمل:

بالنسبة للمشاكل الاجتماعية التي تترتب على خروج المرأة للعمل، فقد اتضح من إجابة (511) حالة على السؤال الذي يقول: ما هي المشاكل الإجتماعية التي تترتب على خروج المرأة للعمل؟، فكانت إجابة (388) حالة أي (76%) بأن «لا يؤدي إلى أي مشكلة»، أما الباقي فكانت إجابتهن من أنه يؤدي إلى بعض المشاكل مثل «الطلاق، وتفكك الأسرة»، والبعض الآخر إجابتهن «لا أعرف»، أما من حيث الإمتيازات أو الفوائد التي تحصلت عليها المرأة العاملة من وراء خروجها للعمل، فقد اتضح من إجابة (568) حالة في البحث الميداني على السؤال الذي يقول: ما هي الإمتيازات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها من وراء خروجك للعمل؟، كانت (97) حالة أي (17%) إجابتهن «صقل شخصيتي وجعلي قادرة على تحمل مسؤولياتي»، و(76) حالة أي (13%) إجابتهن «مساعدة الأهل»، أما باقي الإجابات فإنها مختلفة ومتعددة، «انظر جدول رقم (11)».

جدول رقم (11)

ما الامتيازات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها

الامتيازات والفوائد	التكرار	النسبة
صقل شخصيتي وجعلي قادرة على تحمل مسؤولياتي ...	97	17
مساعدة الأهل	76	13
دخل إضافي وشراء حاجياتي الخاصة	37	7
شراء سيارة	2	—

تابع جدول رقم (11)

ما الامتيازات والفوائد المادية والمعنوية التي تحصلت عليها

الامتيازات والفوائد	التكرار	النسبة
كسب الاصدقاء	11	2
شعوري بالرضا والاطمئنان النفسي	13	2
شراء حاجياتي الخاصة ومساعدة الأهل	10	2
دخل إضافي وصقل شخصيتي وجعلي قادرة على تحمل مسؤولياتي	13	2
مساعدة الاهل، كسب الاصدقاء، صقل شخصيتي، وشعوري بالرضا	47	8
امتيازات وفوائد اخرى	262	47
مجموع افراد العينة	568	100

(3) الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية:

تشير إحصائيات عام 1980م، للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية الليبية إلى أن الحالة التعليمية للمرأة العاملة متنوعة ومتعددة، ذلك من الشهادة الإبتدائية والإعدادية والثانوية إلى الجامعة والدراسات العليا والماجستير والدكتوراه.

فعدد المنتجات الحاصلات على الشهادة الإبتدائية والإعدادية (58%) من مجموع القوى العاملة النسائية في ليبيا، بالمقارنة نجد نسبة المنتجين الليبيين من الذكور الحاصلين على هذا المستوى يقارب (41%) من مجموع القوى العاملة الليبية، كما تبين أن الحاصلات على إجازة التدريس بنوعيها بلغت (27%)، كذلك وصلت نسبة الحاصلات على الشهادة الجامعية أو الدراسات العليا ما يقارب (3%) بينما تبلغ النسبة (4%) للمنتجين الليبيين من الذكور، «انظر جدول رقم (12)».

جدول رقم (12)

الحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

الحالة التعليمية	النسبة
أمية	12
الشهادة الإبتدائية والإعدادية	58
اجازة التدريس والتوجيهي	27
الشهادة الجامعية العليا	3
المجموع : 44,371 منتجة	100

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م، ص 219.

من هذا التحليل يتضح لنا أن نسبة كبيرة من النساء العاملات الليبيات متعلمات، كذلك تبين لنا أن زيادة مشاركة المرأة للقوى العاملة يسير في خط متوازي مع زيادة وتنوع مستوى تدريبها وتعليمها.

إن هذه الحقيقة جديرة بالإهتمام لأنها تكشف عن عدم صحة النظرية الوظيفية التي تقول بوجود علاقة بين إرتفاع مستوى تعليم المرأة وزيادة نسبة النقص من النساء في القوى العاملة.

إن هذه النتيجة تتضح لنا بصورة جلية إذا ما ألقينا نظرة فاحصة على إحصائية سنة 1980م، لتوزيع القوى العاملة النسائية الليبية حسب سنوات الخبرة.

(4) سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية الليبية:

تدل إحصائية حصر القوى العاملة لعام 1980م، لتوزيع القوى العاملة النسائية حسب مستويات أو سنوات الخبرة على أن العدد الأعظم من القوى العاملة النسائية الليبية والذي يبلغ (61%) حديثو الدخول للقوى العاملة، حيث تتراوح خبرتهم بين خمس سنوات فأقل، واللائي تتراوح خبرتهن من خمس إلى تسع سنوات (21%) بمعنى آخر إن أكثر من (82%) من مجموع القوى العاملة النسائية الليبية تقل خبرتهن عن عشر سنوات أما بالنسبة إلى العاملات الليبيات من ذوات الخبرة، التي تصل إلى عشرين سنة فقد كانت أقل من (4%)، «انظر الجدول رقم (13)».

الجدول رقم (13)

سنوات الخبرة للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	27015	60,9
5 - 9	9445	21,3
10 - 14	3979	8,9
15 - 19	2117	4,8
20 - 24	973	2,2
25 - 29	415	0,9
30 فأكثر	343	0,8
غير مبين	84	0,2
المجموع	44371	100,0

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م، ص 25.

إن هذه النقطة لجديرة بالاهتمام لأنها تشير إلى أن ظاهرة مساهمة المرأة العربية الليبية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة أي أن المرأة بقيت مبعدة عن ميدان الإنتاج والمساهمة في خدمة وتقدم مجتمعها طوال السنوات الماضية نتيجة عامل الإستعمار والإستغلال والأفكار الرجعية التقليدية من ناحية ونتيجة طبيعة التغير الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي من ناحية اخرى، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على أن المرأة العربية الليبية ظلت تعاني من ويلات الذل والتأخر ولفترات طويلة من التاريخ.

إن هذا العامل يشير إلى أن طبيعة خروج وزيادة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة رهين بزوال هذا العامل وبتغير خط الإنتاج والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية غير المتكافئة بين أفراد المجتمع العربي وفي البلاد التي أشار إليها الباحثون التقليديون وهي مصر والمغرب، بمعنى آخر إن تفسير قلة مشاركة المرأة العربية للقوى العاملة عن طريق دراسة متغيرات إجتماعية منفردة فقط يقودنا إلى تفسير مضلل وبعيد عن الحقيقة، و إلا كيف يمكننا القول أو تفسير وجود نسبة عالية من القوى العاملة النسائية الحديثة أو حديثة الدخول لميدان العمل ومن بين المستويات العالية من التعليم، ونسبة عالية من المتزوجات الليبيات في القوى العاملة في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

(5) الحالة الإجتماعية للقوى العاملة النسائية الليبية:

يشير الجدول (14) للحالة الإجتماعية للقوى العاملة النسائية لعام 1980م، أن هناك (20046) إمرأة وبنسبة (45%) من القوى العاملة النسائية متزوجات، وما يعادل (14903) إمرأة وبنسبة (33%) آنسات، و(8490) إمرأة وبنسبة (15%) مطلقات أو أرامل، «انظر جدول رقم (14)».

جدول رقم (14)
الحالة الإجتماعية للقوى العاملة النسائية حسب احصائية 1980م

أقسام المهن	آنسة	متزوجة	مطلقة	أرملة	غير مبين	المجموع
اصحاب المهن العلمية والفنية	9486	10044	828	323	199	20880
أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريون والمشرفون والتنفيذيون	10	5	5	—	2	27
الموظفون	4149	1461	314	67	109	6100
العاملون بالبيع والشراء	67	45	16	26	12	166
العاملون بالخدمات	613	7952	1857	4724	549	15695
العاملون بالزراعة	39	126	23	50	24	262
العاملون في الإنتاج ...	490	346	127	83	32	1078
العاملون غير المصنفون	44	67	24	23	5	163
المجموع	14898	20046	3194	5296	932	44371

المصدر: أمانة التخطيط، النتائج الأولية لحصر القوى العاملة لعام 1980م، ص 216.

ومن حيث توزيع النساء العاملات على المهن والحالة الإجتماعية نجد أن من بين ذوات المهن العلمية والفنية حوالي نصفهن متزوجات والباقي غير متزوجات ومن بين

أمناء المؤتمرات واللجان الشعبية وكبار الإداريين والمشرفين التنفيذيين حوالي «الخُمس» منهن من بين المتزوجات والباقي غير متزوجات، أما بالنسبة إلى الموظفات فقد كان منهن حوالي «الرُبع» متزوجات، أما من العاملات في البيع والشراء فحوالي «الثلث» منهن متزوجات، أما العاملات في الخدمات فكان بينهن حوالي «النصف» متزوجات والباقي غير متزوجات، أما العاملات في الإنتاج فكان «الثلث» منهن متزوجات والباقي غير متزوجات، والعاملات بالزراعة تقريباً «النصف» منهن متزوجات والباقي غير متزوجات، أي أن المتزوجات يساهمن في جميع المهن مثلهن مثل غير المتزوجات إلا أن هذه المساهمة مختلفة نسبياً وعددياً من فئة لاخرى نظراً لطبيعة العمل وطبيعة المؤهلات العلمية للمرأة.

هذا يعني أن المرأة العربية الليبية تستمر في مشاركتها للقوى العاملة بعد الزواج كذلك، ويتبين لنا هذا بصورة جلية من الدراسة الميدانية لتوزيع النساء العاملات والمتزوجات من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج، فقد كان (66%) من عدد المتزوجات العاملات يعملن قبل الزواج واستمرين في العمل بعد الزواج، و(36%) بدأن العمل بعد الزواج، «انظر الجدول رقم (15)».

جدول رقم (15)
توزيع النساء العاملات المتزوجات
من حيث العمل قبل الزواج والعمل بعد الزواج

البيان	التكرار	النسبة
تعمل قبل الزواج	86	66
تعمل بعد الزواج	44	34
مجموع المتزوجات في الدراسة	130	100

إن هذه الحقائق التي ظهرت من دراستنا لطبيعة عمل المرأة المتزوجة في المجتمع العربي الليبي المعاصر، تثبت عدم صحة آراء أنصار النظرية الوظيفية التقليدية التي تقول بوجود علاقة بين متغير الفاقد في القوى العاملة النسائية ومتغير زواج المرأة العربية.

(6) أعمار القوى العاملة النسائية الليبية:

بالنسبة إلى أعمار القوى العاملة النسائية في الجماهيرية، فقد دلت إحصائية حصر القوى العاملة لعام 1980م، أن الفئة التي تتراوح أعمارها من (15-24) عام بلغت نسبتها (37%)، وفئة الأعمار ما بين (25-39) عام بلغت نسبتها (28%)، وفئة الأعمار من (40-59) بلغت نسبتها (7%) من المجموع الكلي لعدد النساء العاملات يعني هذا أن أكثر من النصف أي ما يقارب من (65%) من مجموع القوى العاملة النسائية من بين فئة الأعمار من (15-39).

إن هذه الحقيقة تدل على إستقرار المرأة الليبية في العمل وعلى دخول معظم النساء المتعلمات والحاصلات على مستوى عالي من التعليم إلى ميدان العمل وبمعنى آخر إن المرأة العربية الليبية تنخرط في ميدان العمل بعد حصولها على مؤهل علمي أو مهني، وذلك على نقيض ما ذهب إلية أصحاب النظرية الوظيفية بوجود علاقة بين زيادة تعليم المرأة العربية والفاقد من القوى العاملة النسائية العربية.

(7) الدور السياسي للمرأة في الجماهيرية:

في السابق لم تكن مشاركة المرأة السياسية ذات شأن يذكر ولكن بعد إعلان سلطة الشعب والتي ترى «ان الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه، وينبغي أن تكون السلطة كلها بيد الشعب، والمؤتمرات واللجان الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية المباشرة».[1]

أصبحت مشاركة المرأة في المجال السياسي ملحوظة، ففي الدورة الثالثة

---

(1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، *حل مشكلة الديمقراطية، سلطة الشعب*، ج.ع.ل.ش.ش. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1979م، ص 91.

للمؤتمرات الشعبية الأساسية التي أنعقدت في أوائل عام 1983م، كانت مشاركة المرأة مشاركة لم يسبق لها مثيل، فبالإضافة إلى حضورها بين المؤتمرين، فإن صوتها في مناقشة ودراسة القضايا المطروحة في جدول الأعمال ومشاركتها في صنع القرارات وتجسيد السلطة الشعبية كان شيئاً مذهلاً لا من حيث حضورها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية ولكن من حيث وعيها لدورها السياسي والمشاكل التي تعوقها من القيام بذلك على أكمل وجه وقد حددت هذه المشاكل إحدى العضوات في المؤتمرات الشعبية الأساسية في ردها على إتهام أحد الأعضاء في المؤتمر الشعبي الأساسي بأن المرأة العربية الليبية سلبية.

فتقول: «لا تقولون المرأة سلبية» لأننا لم نشارك في المناقشة والحضور بنفس المستوى الذي عليه الرجال، إننا لسنا سلبيات، ولكن العلم وقلة الخبرة في المشاركة في مناقشة و إقرار قضايا حاضر ومستقبل مجتمعنا الذي نعيش فيه هي المسؤولة عن ذلك.

إن قلة الخبرة والتعليم ربما تكون السبب وراء قلة مشاركة المرأة الليبية في اللجان الشعبية، وهي اللجان المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، على عكس ذلك، كانت مشاركة المرأة في التدريب العسكري على نطاق أوسع من مشاركتها في المؤتمرات واللجان الشعبية ونظراً لأن حماية الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، فقد دخلت المرأة بأعداد كبيرة في العديد من المجالات العسكرية مثل التدريب على اللاسلكي والأعمال المكتبية والتدريب على الاسحلة الخفيفة والثقيلة .. إلخ، كذلك تقلدت المرأة مختلف الرتب العسكرية من ضابط وضابط صف إلى جندي .. إلخ، إن مشاركة المرأة العربية الليبية في المجال السياسي بهذا الشكل لدليل على أن تغير دور المرأة في المجتمع العربي رهين بتغير الواقع الإجتماعي الثقافي والإقتصادي والسياسي الذي تعيش فيه.

ملاحظات ختامية:

مما تقدم يتضح أن الدراسات التي قام بها بعض الباحثين والعلماء في علم الإجتماع لدراسة طبيعة وضع المرأة العربية وقلة مشاركتها في القوى العاملة، قد أخفى جوهر الحقيقة، ذلك نتيجة للأبعاد النظرية والمنهجية التي انطلق منها، أي أن سبب

ظهور هذه الظاهرة (طبيعة وضع وقلة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة)، وكما ظهر من دراستنا النظرية والعملية لهذا الموضوع يكمن في عدة عوامل نبين منها:

أولاً : عامل وقوع المجتمعات العربية تحت نير الإستعمار لفترات طويلة من التاريخ وهوما فرض عليها العبودية والتخلف مستخدماً شتى أنواع الوسائل إبتداءاً من الإرهاب الفكري والمعنوي و إنتهاءاً باستخدام القوة المادية بقصد النيل من حريتها وخبراتها، ونظراً لأن المجتمع العربي كله برجاله ونسائه وأطفاله قد وقع فريسة هذا الوضع الإستعماري المرير، إلا أن المرأة خضعت لضغوطه بدرجة أشد وأقسى مما تعرض له الرجل بسبب التخلف والإستغلال حتى عزلها عن معركة الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وأعتبرت طرفاً سلبياً، فديست إنسانية المرأة، وكان سلاح الإستعمار في ذلك هو إستخدام مبررات واهية كاستخدامه للدين الإسلامي بعدما أدخل عليه من متغيرات، لتأكيد هذا الموقف.

ثانياً : عامل حضاري قدمته «الحضارة» المادية الغربية وبدأ يتسرب إلى مجتمعنا العربي عن طريق التقليد الذي يتعارض مع المفهوم الصحيح للدين والقيم الإنسانية.[1]

ثالثاً : عامل تأثير هذه المفاهيم المغالطة على الثقافة والقيم والحضارة العربية وعلى العلاقات الإجتماعية في المجتمع العربي.

رابعاً : عامل طبيعة التطور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي في المجتمع العربي، وتأثيره في تشكيل وبلورة الدور الإقتصادي والإجتماعي، والسياسي لأفراد المجتمع بصورة عامة وعلى دور ووضع المرأة العربية في المجتمع بصورة خاصة.

---

(1) انظر هذا المرجع لمزيد من المعلومات في هذا الشأن:

Patai, R. «The Dynamisc, westernization in the middle east», *Middle East Journal, vol., 9, N°., 1955*

خامساً : عامل عجز بعض البلاد العربية على تغيير الواقع الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي الذي يعيش فيه أفراد مجتمعاتهم من رجال ونساء، ذلك على غرار ما حدث في المجتمع العربي الليبي المعاصر، وكما ذكرنا سالفاً.

وعليه فإن عامل الدين الإسلامي الذي عده بعض الباحثين التقليديين العامل الأساسي في تشكيل وضع ودور المرأة في هذه البلاد المدروسة «مصر والمغرب» ليس له دليل من الصحة وبعيد عن الحقيقة والواقع.

ونحن إذا نظرنا إلى الشريعة الإسلامية و إلى مصدرها «القرآن الكريم» نجدها قد أعطت المرأة حقاً كاملاً، غير مقيد بغير ما حرمه الله ورسوله في جميع التصرفات المدنية والإقتصادية والشخصية، فلها الحق والأهلية لحيازة المال مهما عظم مقداره، ولها حق الأرث والدين وتملك العقار، والكسب والوظيفة والتقاضي والمصالحة، والتصرف فيما تحوز وتملك من مال أياً كان نوعه إتفاقاً وبيعاً وعتقاً وهبة ووصية كما نص القرآن الكريم نصاً صريحاً على حق المرأة في إختيار شريك حياتها «الزوج» ومساواتها به في الحقوق والواجبات وحقها في الطلاق متى توافرت شروطه، كما أعطاها الدين الإسلامي حق التعليم وطلبه والسعي لتحصيله مثلها في ذلك مثل الرجل.

إن القرآن الكريم يرى أن العمل غاية الإنسان، و إنطلاقاً من مفهوم أنه ليس الرجل وحده ولا المرأة وحدها، بل الإنسان، والإنسان هما معاً، فكل جنس دون أخيه هو نصف فقط، ولا يصبح عدداً كاملاً إلا إذا أضيف إليه النصف الآخر، و إن المجتمع يوفر العدالة والمساواة والفرص المتكافئة للمواطنين في الحقوق والواجبات، إن نظرة الإسلام للمرأة لم تكن النظرة التقليدية والرجعية المحصورة في كونها أنثى، بل نظر إليها كإنسان.[1]

إن دور المرأة لم يستمر كما وضعته الشريعة الإسلامية نتيجة لعوامل تاريخية لعبت دوراً هاماً في هدم الكيان الإجتماعي والإقتصادي والسياسي ولا يتسع المجال هنا بأن

---

(1) انظر هذه المراجع لمزيد من المعلومات في هذا الشأن:

عباس محمود العقاد، *المرأة في القرآن*، بيروت دار الكتب، لبنان، سنة 1975م.

Levy R., **The social, structure of Islam,** *cambridge university, pness 1965. Kirk G.*, **The middle east from the riseg Islam to modern times,** *New York: Praeger, 1963.*

نقدم سرداً تاريخياً عن دور المرأة في الدعوة الإسلامية.

لقد فشل هؤلاء الذين اتخذوا من «الدين الإسلامي» ذريعة لهم كما فشل من بعدهم علماء الإجتماع الوظيفيين التقليديين، الذين اتخذوا من عامل «الضبط الإجتماعي»، وعامل عدم الإختلاط ذريعة لمنع المرأة من مشاركة القوى العاملة.

لقد فشلت هذه النظرية لأنها لم تصل إلى إجابة واضحة على السؤال الآتي: إذا استبعدنا عامل «الضبط الإجتماعي» الخاص بمنع خروج المرأة إلى ميدان العمل، فهل ستزيد نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة؟ وهل المشكلة تحل عند هذا الحد؟ وفي كلمات اخرى، لماذا تقل نسبة خروج المرأة إلى العمل في المجتمعات التي يضعف فيها «الضبط الإجتماعي» ولا تعتنق الدين الإسلامي؟

و إذا قبلنا بتفسير النظرية الوظيفية التقليدية لوضع ودور المرأة في المجتمعات العربية، إذاً كيف نستطيع تفسير التحول الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي لوضع ودور المرأة العربية في المجتمع العربي الليبي المعاصر.

هذا يعني أن تفسير هذه الظاهرة من جانب هؤلاء الباحثين كان سطحياً ومضللاً وبعيداً عن الحقيقة، أي إن تفسير طبيعة وضع دور المرأة في مجتمع «ما» لا يمكن أن يكون عن طريق الدراسة السطحية للآراء السائدة بين أفراد المجتمع ودراسة بعض المتغيرات الإجتماعية منفردة، كدراسة متغير العمر ومتغير الحالة الإجتماعية .. إلخ، وعلاوة على هذه المتغيرات بطبيعة خروج المرأة إلى العمل لأن هذه المتغيرات في مجموعها هي نفسها وليدة عامل أساسي مهم كان الأجدر بهؤلاء الباحثين دراسته من أجل فهم حقيقة الظاهرة الإجتماعية.

لا شك أن لهذه الظاهرة عناصر كثيرة يصعب حصرها، نظراً لأن المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تتفاعل بطريقة معقدة لا يمكن فهمها إلا بدراسة الوضع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي التاريخي للمجتمع بشكل عام.

إذاً جوهر مشكلة المرأة العربية يكمن في الواقع الاجتماعي والثقافي والإقتصادي والسياسي الذي تعيشه، إن أي تعبير عن وضع المرأة يعتمد أساساً على التحولات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وكذلك السياسية في المجتمع، كما أن التقدم في أي مجتمع انما يقاس بدرجة مشاركة المرأة ودون المشاركة الايجابية من المرأة فمن المستحيل أن يتحقق التقدم والرقي لمجتمعنا العربي.